وقفة مع الصديق*

في يوم السبت الرابع عشر من يونيو عام ١٩٥٢ صدرت أخبار اليوم ويتصدر رأسها عنوان يبشر بصدور جريدة الأخبار في اليوم التالى (١٥ يونيو) ، ونشرت الجريدة أيضا صورة لصدر بعض الصحف اليومية التي كانت تصدر قبل صدور أخبار اليوم عام ١٩٤٤ ، ثم صورة لهذه الصحف بعد صدور أخبار اليوم ، بحيث يلاحظ القارئ أن أخبار اليوم قد أحدثت تغييرا كبيرا في توجهات وأشكال الصحف ، ثم أفرد مساحة أخرى يملأها تساؤل بالبنط العريض فحواه تساؤل عما سوف يكون عليه شكل الصحافة المصرية بعد صدور جريدة الأخبار في اليوم التالى ٠

لست مؤرخا للصحافة ، فهذا له متخصصوه ، ولكنى تذكرت ذلك نتيجة مقارنة قامت بها ذاكرتى ، وأنا أتذكر كيف كان حال الكثرة الغالبة من الصحف قبل أن تصدر جريدة الدستور في إصدارها الأول في أواخر التسعينيات ، ثم ما أصبح عليه الحال بعد ذلك ، على الرغم من توقف الدستور في الفترة الأولى ، كى أؤكد أن الدستور قد أحدثت نقلة نوعية بالفعل في شكل وتوجه كثير من الصحف المصرية التي صدرت بعدها خصوصا ٠

كان لأخبار اليوم أثرها في الجانب المهنى بصفة خاصة : الإخراج ، الاهتمام أكثر بالأخبار ، والصورة ، والإثارة ٠٠

أما الدستور فقد كانت لها آثار أخرى متعددة أترك رصدها لمؤرخى الصحافة ، لكن أبرز ما يقفز إلى ذهنى على الفور : ارتفاع سقف حرية التعبير ، لا لتغير حدث في السلطة القائمة بالبلاد ، فنهجها لم يتحسن من

---

* جريدة الدستور فى ١٣ / ١ / ٢٠٠٨

هذا الجانب ، إن لم يكن العكس ، لكن الدستور دفعت ثمنا غاليا – وما زالت – كى تنتزع هامشا من الحرية جعلت منها نموذجا فريدا حقا ، ولا أبالغ في القول أن غير الدستور من الصحف تشجعت هى الأخرى في رفع سقف حرية الكلمة .

وإذ نتحدث عن الدستور فلابد أن يكون العزيز إبراهيم عيسى هو الفارس الأبرز الذى يقف وراء هذا التحول الجديد في الصحافة المصرية ، حيث أصبح الرجل نموذجا حيا لا يكل ولا يكد من ممارسة حقه في التعبير ، خاصة أن الكثير مما يصرخ به ، هو عن قضايا يتحدث بها ضمير معظم المصريين ، لكن الخوف ، يحاصرهم ، والأغلال تترصدهم ، وكأن إبراهيم قد أصبح " جيفارا " الصحافة المصرية ، لا أسميها المستقلة أو الخاصة وإنما " الحرة " ، و" الشعبية " ، لا بالمعنى الدارج التي توحى به هذه الكلمة الثانية ، وإنما بمعنى التعبير عن جماهير هذا الشعب المغلوب على أمره .

ومع ذلك ، فها أنا اليوم ، الفخور بأن مصر بها جريدة مثل الدستور ، أجد نفسى مثقلا بقدر من العتاب ، الذى ترجمته عنوانا للمقال (وقفة مع الصديق) .

لا أعرف حقا إذا كان هذا جائزا في عرف الصحافة المصرية أم لا ، أن يكتب أحد كتاب الجريدة مقالا يتضمن نقدا لها ، فلست خبيرا بالأعراف المهنية الصحفية ، وأرجو ألا يقع حديثى هذا موقعا غير طيب في قلب الدستور ومسئوليها ، والمفروض أن " أتعظ " ، حيث أننى " عوقبت " في مرة سابقة من جريدة أخرى كنت أكتب بها مقالا أسبوعيا ، استشهدت فيه مرة بجزء من كتاب لكاتب كانت الجريدة تهاجمه من حين لآخر ، فإذا بهذا الجزء يتم حذفه من المقال ، فصاغنى هذا كثيرا ، وتساءلت بينى وبين نفسى : كيف يمكن لجريدة تقف في صف المدافعين عن الحرية والديمقراطية

وتحذف نصا مهما ، خاصة وأنه يحمل معلومات تاريخية لمجرد أن صاحبها ممن تعتبرهم الجريدة في صف الأعداء ؟

ومن منطلق الحب والتقدير للجريدة كتبت مقالا بنفس العنوان الحالى (وقفة مع الصديق) حول هذه القضية ، فإذا بمقالاتى توقف نهائيا !

ربما تكون هناك أسباب أخرى غير التي ذكرت ، لكن الاقتران الزمنى ، غرس في قلبى مشاعر أسف حقا ، حيث الكشف عن أننا أحيانا نطالب الآخرين بما إذا طولبنا نحن به اختلف موقفنا ، مع معرفتنا جميعا بالنصيحة الشهيرة " لا تنه عن خلق وتأتى مثله " !!

أما هذا الذى أريد أن أعبر عن شيء من العتاب لجريدتنا الحبيبة الدستور ، فهو هذا الذى دأبت على تبشير تلاميذ مصر به من حيث إتاحتها لهم فرصة نشر العديد من أسئلة الامتحانات وإجاباتها ، ودعوة هؤلاء التلاميذ أن يحفظوا هذه الإجابات ، حيث أن هذا من شأنه أن يتيح لهم فرصة النجاح بدرجات عالية !!

لقد توقفت أمام هذه الظاهرة حائرا بين احتمالين :

أولهما أن الجريدة تبغى انتشارا وارتفاعا في التوزيع ، وهذا هدف مشروع بطبيعة الحال تسعى إليه كل جريدة ، لكن دائما ما يقفز على أذهاننا هذا التساؤل المهم ألا وهو المتعلق " بالوسيلة " ...

لست أعرف شيئا عن حقيقة أرقام توزيع الدستور ، ولكنى أشعر بأنها واسعة الانتشار ، من خلال التعليقات التي أسمعها ممن أعرفه من الناس عما تنشره الدستور ، ومن كمية الأعداد التي أجد الباعة الذين أمر عليهم للشراء ، خاصة وأن هذا يكون عادة في الصباح الباكر ، وقبل السابعة .

وأعلم أن الدستور لو أرادت مزيدا من التوزيع يمكن لها أن تلجأ إلى أساليب معروفة من حيث المهادنة والنفاق ، ومن ثم تنزل الإعلانات عليها بكثرة ، فضلا عن إمكان جهات أن تشترى منها أعدادا ضخمة ، ثم ترميها

في مخازنها ، حتى توهم البعض بأن الجريدة واسعة الانتشار ، كما يحدث مع بعض الصحف المسماة بالقومية ، المعروفة .

ونعلم كذلك أن بإمكان إبراهيم أن يفتح الباب لنهر ينهمر عليه بالمال والوفير والسكين الفخيم ، لكنه آثر أن يقف في صفوف المستضعفين منتصرا لحرية الرأى واقتحام مناطق ملغومة ، يمكن أن تزهق روح من يقترب منها .

وعلى هذا ، فقد استبعدت هذا الاحتمال ...

ثانيهما ، أن يكون الدافع هو خدمة مئات الألوف من أبنائنا في المدارس ..

هنا أتحدث من باب التخصص المهنى لى كأستاذ في العلوم التربوية ...

إن هذا الشكل من تقديم الخدمة التعليمية للتلاميذ يسهم مساهمة واسعة في إضعاف التكوين الفكرى للأبناء ، بحيث نقدم في النهاية إلى الوطن ، من يصدق عليهم الوصف القرآنى " أعجاز نخل خاوية " !! كيف ؟

لست بحاجة إلى كثير كلام عن أننا نعيش عصرا عرف تدفقا في المعرفة غير ممبوق ، ومن ثم ، يتجه العلم التربوى إلى التقليل من الاعتماد على الذاكرة البشرية في الاحتفاظ بالمعلومات والمعارف الجديدة ، حيث أن الوقت والظروف لن تتيح للكثيرين أن يحتفظوا بهذا وذاك مما يستحيل حصره ، خاصة وأن وسائل الحفظ والتخزين للمعرفة قد تطورت بدرجة مذهلة ، فيما هو معروف في عالم النت والكومبيوتر ووسائلهما المتعددة ، وأصبح التركيز موجها إلى " كيفية " التعامل مع المعارف والمعلومات : تحليلا واستدلالا ونقدا وربطا ومقارنة وتحديثا ..إلى غير هذا وذاك من عمليات ومهارات عقلية ، لا تُكتسب إلا من خلال تدريب متواصل على أعلى مستويات التفكير .

وهنا تكمن مأساة التعليم في مصر ...

فلأسباب مجتمعية متعددة لا يتسع المقام لذكرها ، أصبح الهدف لكل ولى أمر أن ينال ابنه (أو بنته طبعا) شهادة دراسية ، حسب المستوى والمرحلة التي هو فيها ..

ولأن الامتحانات تتوجه بالدرجة الأولى إلى " تقويم" الذاكرة ، غلب على أسئلتها الحفظ والاستظهار ، بينما لو توجهت إلى " تقويم " التفكير متعدد المستويات والعمليات ، لاختفت أسئلة الحفظ والاستظهار ...

بسبب هذه " السوأة " الكبرى ، أصبحت الامتحانات هى التي تقود النظام التعليمى كله ، والعكس هو المفروض : أن تكون الامتحانات مجرد " وسيلة " للوصول إلى هدف كلى عام هو التنمية الشاملة المتكاملة لشخصية الأبناء ، والركيزة الأولى ، والدعامة الرئيسية لبناء شخصية الإنسان في هذا العصر أن يمتلك مهارات تفكير على قدر عال من الجودة والفاعلية والعمق.

ومن هنا بدأت في الظهور بعض الكوارث التعليمية التي تحولت إلى كوارث اجتماعية ، أبرزها الدروس الخصوصية ، حيث التركيز على التدريب على الإجابة عن كم من الأسئلة ، مما من شأنها الحصول على درجات مرتفعة ..

تحول هدف المؤسسات التعليمية من " التعليم " و " التعلم " إلى النجاح في الامتحان بأعلى درجة ممكنة ، ومعنى هذا أن ليس المهم هو التعليم والتعلم ، بل الأكثر أهمية هو معرفة كيفية الإجابة عن أسئلة الامتحانات .

صحيح أن المفروض أن " التعليم " و " التعلم " يؤديان إلى إحسان الإجابة عن الامتحان ، لكن تم التخلى عنهما لأن طريقهما طويل ومجهد ، ومن هنا بدأت تظهر فنون خاصة بالمهارة في الإجابة ، بغض النظر عن عمليتى التعلم والتعليم .

إنه ما من أسرة مصرية إلا وتشكو مر الشكوى من الدروس الخصوصية التي توحشت بحيث أصبحت تُعجز كل قوى الدولة والمجتمع عن محاربتها ، لكن معظم الشكوى تأتى بسبب " التكاليف " و " العبء المالى " ، بينما الحقيقة التي نؤكد عليها أنها كارثة تربوية بكل المقاييس ، لا من حيث ما تمثله من عبء مالى على الناس – مع التسليم بأن ذلك مصيبة كبرى حقا – وإنما من حيث أنها تفسد عملية التربية والتعليم ، ناهيك عن كم غير قليل من القيم الفاسدة التي تفرزها مما يحتاج إلى مقال آخر .

ومن أسف ، أن الصحف الكبرى المسماة بالقومية هى التي بدأت تسهم في تقديم هذه الصورة من الدروس الخصوصية ، على أساس أنها خدمة مجانية ، تخفف عن أولياء الأمور بعض أعباء الدروس الخصوصية ، لكننا لو أمعنا النظر في الآثار التربوية المدمرة لنهج الدروس الخصوصية ، سواء التي تقدم بأجر ، أو التي تقدم بغير أجر لرفعنا أيدينا عن المساهمة في نشر هذا البلاء .

إنها وقفة صدق وأمانة ، مع الصحيفة لتي نحبها ونعتز بها ونعتبرها لا " تاجا " على رأس الصحافة المصرية ، بل على رؤوسنا جميعا .

التعليم .. قضية أمن دولة أم أمن قومى* ؟

جاءت إلىّ الباحثة فرحة يملأ البشر وجهها ، تحمل إلىّ نسخة من رسالة الماجستير التى نوقشت فيها ، قائلة أن فرحها هذا ليس لمجرد حصولها على الماجستير ، فتلك الدرجة مثل غيرها من الدرجات فقدت بريقها منذ سنوات ، وإنما لما مثلته مناقشتها من إعلان لانتهاء حالات معاناة مؤسفة ، ولما سألتها عن ذلك ، أوضحت أن المعاناة لم تكن نتيجة قراءات طويلة ومتعددة كان عليها أن تقوم بها ، ولا شهور انتظار وتأخير من المشرفين ، و لكن ما واجهته من مشقة محزنة للحصول على بعض المعلومات الخاصة بموضوع الرسالة .

فلما ذهبت الباحثة لشأنها ، أخذت أتصفح الرسالة لأكوّن فكرة عما بها ، ووصلت إلى نهاياتها ، فيما يسمى " ملاحق " أدركت ماذا قصدت الباحثة بالمعاناة التى واجهتها !

كان موضوع الرسالة يتعلق بمرحلة مبكرة من التعليم ، وكان البحث فيها يقتضى " إحصاءات " و " بيانات " و " آراء " تتعلق بهذا الجانب أو ذاك ، فإذا بخطابات كان على الباحثة أن تحصل عليها من عدد من الجهات ، وكل من هذه الجهات كان عليها أن تحصل على إذن من " الأمن " الخاص بها ، وكان الأمن يرد بالموافقة بعد طول انتظار .

فى سبيل الحصول على خطاب من جهة العمل ، ثم توجيهه إلى الإدارة المختصة بالجانب موضوع البحث ، وهى متعددة ، اقتضى الأمر

---

* جريدة الوفد فى ١١ / ١١ / ٢٠٠٦

خطابات من الأولى إلى الثانية ، ثم من الثانية إلى جهات أمنها ، ثم من جهات الأمن ردا بالموافقة مع بعض التعليمات والتحذيرات !

كم تطلب هذا من الوقت و " المشاوير " والانتظار ، و " المحايلات " ، والتنقل عبر الإدارات ؟ أسابيع عدة ، فى عصر أصبح من أبرز منجزاته اكتشاف وحدة لقياس الزمن تصل إلى ما يسمى " بالفيمتو ثانية " ، يبدو أن نظامنا التعليمى و " أمننا " لم يسمع عنها رغم أن مكتشفها " مصرى " ، لكنه لم يكتشفها – فيما يبدو – إلا عندما خرج من عباءة التعليم المصرى ، والأمن المصرى ، حيث ما يزال مواطنونا يعيشون فى عصر " موت يا حمار على ما يجيلك العليق " ، فيما يتعلق " بأمن المواطن " ، أما ما يتعلق بأمن النظام فهو يتذكر عالم الفيمتو ثانية !

وليس هذا فحسب ، بل يحدث هذا وأسماعنا أصبحت متخمة بسيل مذهل من الأحاديث والتقارير عما يسمى " بالشفافية " ، وأن العالم قد أصبح بغير غطاء ..مكشوفا !

أخذت أتساءل بينى وبين نفسى : هل يصح هذا ويجوز فى عصر يوصف الآن بأنه عصر " المعلوماتية " ؟! وهو يسمى بهذا لا لمجرد " الكم الهائل " فى المعلومات ، ولا فى " تعدد " أنواع المعلومات ، ولا فى قيمتها وآثارها فحسب ، ولكن فى " سرعة " الحصول عليها ، وأبرز مظاهر هذا هو " تيسير " الحصول عليها ، من خلال هذه النافذة الجهنمية المسماة " بالإنترنت " ، حيث يتوافر من المعلومات ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، وكل ذلك بضغة زر ، قد لا تستغرق ثوان !

وتسأل عن " نوعية " هذه المعلومات التى كانت الباحثة تبحث عنها ؟ أو تتعلق بعدد الجنود والضباط فى جيشنا ؟ أبدا . أتتعلق بكم ونوع الأسلحة الموجودة ؟ أبدا . أتتعلق بعدد جنود وضباط الأمن المركزى ؟ أبدا . أتتعلق بنوعية تسليحه ومقارنته ببعض الجيوش ؟ أبدا .

حتى مثل هذه المعلومات أكاد أقطع بأنها متوافرة لدى أخطر أعداء الوطن : دولة الصهيونية النازية إسرائيل ، ودولة الهيمنة والامبريالية العالمية : الولايات المتحدة ، لأسباب متعددة وشواهد معروفة ، لا مكان لها هنا .

إنها تتعلق بأعداد تلاميذ ومعلمين وفصول ومدارس فى أول درجة من درجات سلم التعليم !

ما الخطر الذى يتهدد الأمن القومى من حصول باحثة على مثل هذه المعلومات ؟

وهى تتعلق بالوقوف على آراء وأفكار المسئولين عن مثل هذه المؤسسات ، فما الخطر الكامن وراء هذا يتهدد أمن مصر ؟

إنها تتعلق بمعرفة تجهيزات تعليمية ومبان ومرافق بالمدارس ، فما الخطر الذى يتهدد الأمن القومى لمصر ؟

هذه الأسوار والمتاريس التى يجدها المواطن " المصرى " أمامه إذا أراد بحثا ومعرفة ، إنما هى أثر فترة مضت منذ عدة عقود ، قد كان هناك – وقتها – ما قد يبررها ، لكن الدنيا قد تغيرت يا ناس ، ومثل هذه المعلومات فى كثير من بلدان العالم " الديموقراطى " يجدها المواطن على أرصفة الشوارع تنادى من يطلبها : أنا هنا يا ابن الحلال !

فى عام ١٩٨٨ على وجه التقريب صدر لى كتاب صغير بعنوان (الأمن التربوى العربى) ، وكانت هى المرة الأولى التى يُصك فيها هذا المصطلح ، وبعدها بعدة سنوات ، خرجت وزارة التعليم علينا بشعار تقول فيه : التعليم ، قضية أمن قومى .

فهم أناس مثلى أن هذا يعنى أنه كلما اعتنينا بالتعليم وقمنا ببث دماء قوة وعافية فى عروقه ، كلما تعززت قوة البلاد وصح جسمها ، وضمنا " أمنا " حقيقيا .

لكن ، لا يمر وقت ، إلا ونشعر بأن القبة قد انكشفت عن غير شـيخ يرقد تحتها ...

إن الممارسات تكاد تصرخ ، بأن التعليم ليس قضية أمن قومى ، بل قضية أمن دولة ، مما أصبح هاجس النظام أكثر من أى قضية وطنيـة ، لماذا ؟

إن الإنسان الذى يشعر بأنه ارتكب كذا وكذا من المخـازى ، وبأنـه مكروه من الجميع ، وبأنه اغتصب الكثير مما لـيس لـه ، وأن وجـوده مرهون بآخرين ممن ليسوا فى بلده ، يسكنه الرعب ، وتعشش المخـاوف فى قلبه ، وتظلل عيناه الوساوس وسوء الظنون ، فيحس أن يدك الممدودة للتحية والتسليم ، ستمتد بالضرب والصفع ، وأن ابتسامتك له هى سـخرية منه ، وأنك إن حملت عصا تتوكأ عليها أو لتزيل حجرا أو أى شئ من هذا القبيل ، تصورها أداة ترهيب واعتداء ، وأنك إذا دخلت مسجدا تذكر فيـه اسم الله وتؤدى فريضة دينية ، بعد انقضاء الآذان ، فلابد أنك " إرهابى " !

وهكذا يُسلم مثل هذا الإنسان قياده " للحالة الأمنية " ، ما دامت حياتـه متوقفة على ذلك ...

وهكذا تجد فى كل رجاً من أرجاء التعليم ، العام والجامعى ، لابد أن يكون الأمر موكولا إلى " الأمن " ، وعندما يشعر المسئولون عن الأمـن بأن هذه المهمة التى أوكلوا بها يتوقف عليها أمن النظـام كلـه وحياتـه ووجوده ، وبأنهم أصحاب الكلمة النافذة والرأى الأخير فى كـل صـغيرة وكبيرة ، لابد أن تتسرب مشاعر استكبار وغرور يؤدى تراكمها إلى حالة " توحش " ..وكأنك تمر أمام أقفاص أسود ونمور ذات أبواب مواربة !

والأخطر من ذلك ، بذر بذور نفاق وتجسس بـين أعـضاء مجتمـع التعليم ، سعيا لكسب الرضا ، أو اتقاء لأذى ، وعندما يرى رجال الأمـن

أعلى شريحة فى المجتمع تحنى رأسها لهم ، فقل على العقل الوطنى السلام بكل الأسى وبكل الأسف !

جاءتنى الأستاذة الدكتورة فى إحدى الكليات ، وقد سألتها عما جرى بعد استدعاء مسئولين عن مؤسسة أمنية لها منذ عدة سنوات ، مما أثار دهشتنا ، و – صراحة – خوفنا ! فماذا كان سبب الاستدعاء ؟

قالت أنهم أخبروها بأنهم يرشحونها كى تكون " عميدة " لإحدى الكليات ، متابعين الحديث فى صورة من صور " المن" ..رغم أنك محجبة !

لولا أننى أعرف الأستاذة الفاضلة معرفة جيدة كما أعرف نفسى ، لما صدقتها ، حيث أعرف ، أو كنت أعرف ، أن الترشيح يتم من خلال المؤسسة الجامعية نفسها ..وأنا أؤكد للقارئ أن ما رويته هذا أرويه عن علم " يقينى لا يقبل الشك !

سمعت مسئولا جامعيا كبيرا يتحدث فى لقاء تلفزيونى ، حيث سئل عما يقال من تحكم الأمن فى مختلف التعيينات الجامعية ، فإذا به يجيب بأن أى مؤسسة من حقها " أن تسأل " ، وتجمع المعلومات عن الشخص الذى سوف تختاره لتطمئن إلى أنه سوف يكون أهلا للوظيفة المرشح لها ، مضيفا أننا عندما يتقدم لنا خطيب لإبنة أو أخت – مثلا – نحرص على السؤال عنه حتى يطمئن قلبنا !

وهو كلام جيد من حيث الشكل ، لكنه غير صحيح بالنسبة لحالتنا لأن القياس لم يقم على ما هو مفروض من قواعد منطقية .

ففى الحالات المشار إليها خارج الجامعة ، نحن نسأل عن " الأخلاقيات " فى السلوك ، ونحن نملك حق الرفض والقبول ، فهل هذا هو الحال بالنسبة للاختيار بالجامعات ؟ كلا ...

لسنا نحن الذى نسأل ، بل الجهات الأمنية هى التى تسأل ...

والجهات الأمنية لا تسأل عن " الأخلاقيات " ، وإنما تسأل عن " الموقف السياسى من النظام " ...هكذا بكل وضوح وصراحة ، لأن المسائل الأخلاقية لا تعرف بمجرد الظنون والأقوال ، وإنما بتحقيقات وشواهد مادية موثقة ، أو صدرت بها أحكام .

وإلا : فما القول فيما يثبت من تقارير عن مسئولين كبار ، من فساد خطير ، ويظلون فى مناصبهم ، أن يخرجوا دون محاسبة ؟ بل يقول بعض الخبثاء ، أن الاختيار أحيانا يكون للملوثين حتى يمكن السيطرة عليهم وإشعار بأن عيونهم " مكسورة " !

ثم ، هل الجامعات لها حق رفض رأى الأمن ؟ !

إننا باعتبارنا مواطن فى هذا الوطن نقدر حاجته إلى الأمن ، لأن أمننا لا يتحقق إلا بأمنه ، لكننا نتوق إلى ألا ينحصر هذا الأمن على قلة تحكم ، وأن يمتد ليشمل المواطنين كافة ..

ونتوق إلى ألا ينحصر على قضية المغايرة مع موقف النظام سياسيا ، وإلا أصبح التعليم قضية أمن دولة وليست قضية أمن قومى ..

ها هو الآن الموسم السنوى لإحدى صور مذبحة الديموقراطية فى الجامعات ...انتخابات الطلاب للاتحادات : من الذى يختار ؟

الطلاب ليس عليهم أن يختاروا إلا الذين اختارتهم الجهات الأمنية ، وليس على أى جهة جامعية أن تحتج ، لأن " الفيتو " دائما بيد الأمن ..

وهكذا يجئ الجميع : طلابا وأساتذة ، وقيادات ، عن طريق الأمن ، بعد توافر عدد من الشروط القانونية ..إنها جامعات مأسورة ..وإنه تعليم مأسور ،وهو بالتالى لا يعزز الأمن القومى ، وإنما يعزز أمن النظام .